حوار عبر الأثير مع صحافي معارض

من تسويق (بريد الجنوب) .. الى إحياء مشروع (الجنوب العربي) 2 ـ 3

فـي الجزء الأول من هذا المقـال عرضت جانباً من حوار هاتفي مـع الزميل عبدالحكيم هلال، وهو صحافي معارض يكتب في العديد من الصحف المعارضة والصحف المسـتقلة التي تتبنى الخطاب السياسي والإعلامي للمعارضة، بشكل مطلق!!

أعجبني في ذلك الحوار أنّ الزميل هلال كان صريحاً وصادقاً في تسـاؤلاته ، وكنت في المقابل صريحاً وصادقاً في الإجابة عليها، الأمر الذي أسـهم في تصحيح الصورة السلبية التي تكوّنت لديه عن كاتب هذه السـطور والإعراب عن سـعادته، بأنّه كسـب من ذلك الحوار صديقاً حميماً رغم الاختلاف في الرأي.

لفت انتباهي في ذلك الحوار اهتمام هلال بما يطرحه الحزب الاشتراكي اليمني وأطراف معارضـة أخرى بشـأن ضرورة تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق كأسـاس للخروج مما أسـماه ((الأزمات والاحتقانات السياسـية والاجتماعية)) في المحافظـات الجنوبية، فقلت له إنني لا أقدّس الوثائق النظرية والسياسـية للأحزاب والتنظيمات والحركات السياسية ، لأنّها من صنعنا وليسـت يقيناً مقدسـاً أو مطلقاً لا يأتيه الباطل ، مشيراً إلى أنّه بوسعنا تغيير مواقفنا من الوثائق النظرية والسياسية القديمة تبعاً لمتغيرات الوقائع والظروف.

وبهذا الصدد أوضحت للأخ هلال موقفي من وثيقة العهد والاتفاق بعد مرور حوالي أربعة عشر عاماً على صدورها ، مؤكداً له أنّ الوثيقة لم تعد صالحة اليوم ، لأنّ الزمن تجاوزها ، ناهيك عن ان مشاريع الإصلاحات المطروحة اليوم من قبل السلطة والمعارضة تجاوزت تلك الوثيقة وتقدّمت عليها .

وبمناسبة الحديث عن وثيقة العهد والاتفـاق سألنـــي الزميل هلال عن رأيـي في بعـض (اللقطات) الصحفية التي اعتاد على قراءتها ، و يذكرني فيها خصومي بمشاركتي في الجبهة الوطنية للمعارضة ((موج)) وصحيفة ((الوثيقة)) الناطقة باسمها حين كنت رئيساً لتحريرها بعد ان أكرهتني تداعيات حرب صيف 1994م على النزوح إلى القاهرة بصورة رسمية وعلنية، بعد شهر من انتهاء الحرب ، وعبر المطار وليس عبر البحر !!

في البدء أوضحت للأخ / هلال أنّ السؤال نفسه سبق وأنّ وجهه إليّ الأخ العزيز علي الجرادي رئيس تحرير ((الأهالي)) حالياً في مقابلة نشرتها صحيفة ((النـاس)) عام 2003م على إثر تعييني ناطقاً رسمياً باسم المؤتمر الشعبي العام قبل الانتخابات البرلمانية السابقة، بينما كنت قبل سنوات معدودة رئيساً لتحرير صحيفة (الوثيقة) الناطقة بلسان الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) في الخارج بحسب ما جاء سؤاله.!! وكانت إجابتي على سؤال الجرادي واضحة وسريعة ، حيث طلبت منه توجيه ذلك السؤال إلى قيادة المؤتمر والسلطة التي يقودها، وأكدت له صحة ما يقوله ، مشيراً إلى إنني لا أنكر ذلك ولست نادما عليه ، ولا أعتقد في الوقت نفسه أنّ السلطة والمؤتمر الشعبي العام يجهلان إنني كنت عضواً في الجبهة الوطنية للمعارضة ((موج)) ورئيساً لتحرير صحيفة ((الوثيقة)) الناطقة باسمها خلال سنوات النزوح خارج الوطن! وعندما واصلت الإجابة على هذا السؤال عبر الهاتف بتوسع فوجئ الزميل هلال بمعلومات قال إنّه ـــ لأول مرة يعرفها ـــ حيث أوضحت له أنّ صحيفة ((الوثيقة)) صدرت عن الجبهة الوطنية للمعارضة ((موج)) التي كان الأستاذ عبدالرحمن الجفري رئيساً لها، إلى جانب الأستاذ سالم صالح محمد الذي كان نائباً لرئيسها.

ما لم يكن يعرفه عبدالحكيم هلال أنّ النازحين في الخارج وجدوا أنفسهم منذ اللحظات الأولى بعد نزوحهم إلى الخارج أمام مشروع لا يختلف في تفاصيله وأهدافه عن مشروع ((الجنوب العربي)) الذي انبعث مجدداً في الآونة الأخيرة تحت شعار ((القضية الجنوبية وحق تقرير المصير للجنوب))، وكان لهذا المشروع منبر إعلامي صدر بعد حرب صيف 1994 من باريس باسم صحيفة ((بريد الجنوب)) التي كان يرأسها الصحافي الفلسطيني بشير البكر، وكانت تلك الصحيفة تتبنى ذات الخطاب ((الجنوبي)) الذي يحاول ـ هذه الأيام ـ تسويق التنظير لما تسمى بالهوية العربية للجنوب ، بدلاً عن هويته الوطنية اليمنية . وكانت تلك الصحيفة مجهولة التمويل ولا يعرف أحد من النازحين الجهة التي كانت توجهها و ترسم خطابها السياسي والإعلامي!!

أبدى هلال دهشته عندما قلت له إنّ النازحين بعد حرب صيف 1994م وجدوا أنفسهم أمام حقائق جديدة ومريرة تعد الوجه الآخر لمأساة تلك الحرب.. فمثلما أنتجت الحرب متنفذين أثرياء من ((غنائم)) الحرب و((فتوحاتها)) في الداخل، فقد اكتشف النازحون الوجه الآخر لهذه الصورة السوداء عندما وجدوا أنفسهم أمام أثرياء أنتجتهم أسواق السياسة والسلاح في الخارج على هامش مآسي تلك الحرب السوداء، وعلى حساب ضحاياهم في الداخل والخارج معاً.

كان عبدالحكيم هلال يصغي إليّ باهتمام شديد عندما قلت له إنّ صدور صحيفة ((الوثيقة)) ارتبط بامتناع بعض قيادات الحزب الاشتراكي في الخارج عن المشاركة في الجبهة الوطنية للمعارضة ((موج))، وظهور بعض التحركات باتجاه تأسيس حزب ((جنوبي)) تستبعد من عضويته القيادات والكوادر الجنوبية النازحة، التي تؤمن بالوحدة اليمنية، بالإضافة إلى استبعاد القيادات والكوادر الاشتراكية التي تعود جذورها و (جينات دمائها) إلى المحافظات الشمالية.

والحق أقول إنّ الأستاذ عبدالرحمن الجفري رئيس حزب رابطة أبناء اليمن ((رأي)) ، والأستاذ سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني سابقاً، كانا يرفضان هذا المشروع، ولعبا دوراً كبيراً في التصدي له وتأسيس الجبهة الوطنية للمعارضة ((موج)) وصياغة خطابها السياسي والإعلامي على أساس الدعوة لإدانة حرب صيف 1994م وإزالة آثارها السلبية، بما يصون الوحدة ويجعلها قابلة للاستمرار.. وقد تمّ اختياري لرئاسة تحرير صحيفة ((الوثيقة)) لبلورة هذا الخطاب أنطلاقا من قناعة قيادة (موج) بأنني مؤهل لهذه المهمة من بين الذين كانوا مرشحين لها.

وبوسعي القول إنّ الخطاب السياسي والإعلامي لصحيفة ((الوثيقة)) كان لا يجسد موقف ورؤية رئيس تحريرها فقط، بل كان يجسد أيضاً نهج ((مـوج)) وقيادتها السياسية برئاسة الأستاذ عبدالرحمن الجفري الذي عاد إلى الوطن ـ بعد ذلك ـ على طائرة الرئاسة الخاصة مباشرة من جدة الى عدن ، وشارك في الحملة الانتخابية لفخامة رئيس الجمهورية في عدن ، معلناً تأييد حزبه لإعادة انتخاب الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية، كما كان ذلك الخطاب يجسد أيضا نهج الأستاذ سالم صالح محمد نائب رئيس الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) سابقا، والذي يشغل حالياً منصب مستشار رئيس الجمهورية، ورئيس لجنة مكافحة الظواهر السلبية التي تضر بالوحدة الوطنية وهي لجنة تمّ تشكيلها بقرار من الرئيس علي عبدالله صالح الذي شرّفني بعضويتها.

كان الأخ محسن بن فريد الأمين العام لحزب الرابطة رئيساً لمجلس إدارة صحيفة ((الوثيقة))، فيما كان الأستاذ عبدالرحمن الجفري موجهاً سياسياً للصحيفة ، باتجاه نقد الممارسات الخاطئة التي نجمت عن حرب صيف 1994م، وعدم التعرض للرئيس علي عبدالله صالح انسجاماً مع نهج ((موج)) الداعي إلى المصالحة الوطنية وإزالة آثار حرب صيف 1994م كأساس لحماية الوحدة وتصويب مسارها، خصوصاً وأنّ الرئيس علي عبدالله صالح كان ـ ولايـزال ـ منفتحا على معارضيه فـي الـداخـل والـخـارج ، وحريصاً على التواصل مـع قـيـادات المعارضة فـي الـخـارج ودعوتهم إلـى الـعـودة، الأمـر الذي ميّز الخطاب الإعلامي لصحيفة ((الـوثـيـقـة))، بالاعتدال في معارضة النظام كـعـادة الأستاذ عـبـدالـرحـمـن الـجـفـري الذي أشهد له بعفة اليد واللسان، وبالشجاعة في إعـلان مواقفه ودفاعه عنها وعـدم تنكره لها ، والاسـتـعـداد لتصويبها عندما يستدعي الأمر ذلك.

وثيقة العهد والاتفاق لم تعد صالحة اليوم بعد مرور حوالي أربعة عشر عاماً على صدورها ، لأنّ الزمن تجاوزها، ناهيك عن ان مشاريع الإصلاحات المطروحة اليوم من قبل السلطة والمعارضة تجاوزت تلك الوثيقة وتقدّمت عليها.

وقد تعرّضت صحيفة ((الوثيقة)) بسبب انتهاجها خطاً مدافعاً عن الوحدة، وحرصها على الاعتدال في خطابها الإعلامي المعارض إلى هجوم شرس من بعض الأطراف التي كانت تعتبر الخطاب الإعلامي لصحيفة ((بريد الجنوب)) الصادرة من باريس أقـوى مـن خـطـاب صحيفة ((الوثيقة))، بل أنّ بعضهم سعى أثناء اجتماع المجلس الوطني لجبهة (مـوج) في مدينة (اليماسول) بجزيرة قبرص الـى تحريض قيادة ((مـوج)) ضدي بقصد إبعادي من رئاسة تحرير ((الوثيقة)) بذريعة أن ما كان يُنشر في صحف المعارضة بالداخل من نقدٍ للنظام ، أقـوى وأخطر مما كـانـت تنشره صحيفة ((الوثيقة))-. وقد تم تسجيل وقـائـع ذلـك الاجـتـمـاع في شريط فيديو مصور بالصوت والصورة، وعلمت فيما بعد ان الاستاذ عبدالرحمن الجفري وزعه على العديد من الهيئات والمنظمات الدولية وبضمنها الحكومة اليمنية وسفاراتها في بعض الدول العربية والأجنبية .

ومما له دلالة أنّ الأستاذ عبدالرحمن الجفري والأستاذ محسن بن فريد قاوما في ذلك الاجتماع كل الضغوط التي تعرضا لها، ورفضا إبعادي من رئاسة تحرير صحيفة (الوثيقة) ، كما أكدا على سلامة وصواب أدائها السياسي والإعلامي . ويتذكر الكثير من الإخوة الذين كانوا نازحين في الخارج، كيف قام ((البعض)) بتصوير إحدى صفحات جريدتي ((26 سبتمبر)) و((14 أكتوبر)) التي تضمنت قرار الرئيس علي عبدالله صالح عام 1997م بمنح عدد من الشخصيات الوطنية والاجتماعية وسام ((الاستقلال)) من الدرجتين الأولى والثانية بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على الاستقلال الوطني ، تقديراً لدورهم في الكفاح ضد الاستعمار ومن أجل الحرية والاستقلال والوحدة، وكنت واحداً منهم. وقد ترافق توزيع تلك القصاصات مع اتهامات حاقدة بوجود عَلاقة تربطني بالنظام والسفارة اليمنية في القاهرة عندما كنت نازحا في الخارج.

احمد الحبيشي

بعد توزيع تلك القصاصات نشرت مقالاً في صحيفة ((الوثيقة)) شكرت فيه فخامة رئيس الجمهورية بمنحي وسام ((الاستقلال من الدرجة الثانية)) بعنوان (خطوة تستحق التقدير.. ولكن!!) ، ودعوته بعد شكره على ذلك القرار إلى تكريم صُنّاع الوحدة، وأبطال الاستقلال من القادة النازحين في الخارج والتصالح معهم ومنحهم الأوسمة التي يستحقونها. وكان من الصعب قول ذلك والمطالبة به في تلك الظروف.. وفور صدور العدد الذي تضمن ذلك المقال اتصل بي الأستاذ عبدالرحمن الجفري من مقر إقامته في لندن، وأبدى إعجابه بذلك المقال الذي لم يعجب آخرين ، خصوصاً عندما أوردت عبارة ((فخامة الرئيس)) من باب التقدير والاحترام لهذا المنصب السيادي.

وبوسع كل من يقرأ ذلك المقال ـ وهو المقال الوحيد الذي كتبته ونشرته في صحيفة ((الوثيقة)) طـوال فترة رئاستي لتحريرها ـــ ملاحظة أنّ مـا جاء فـيـه لا يتناقض مع نهج الجبهة الوطنية لـلـمـعـارضـة ((مـــوج)) الـتـي كـانـت تـرفـض إحياء مشروع ((الجنوب الـعـربـي)) ، وتتمسك بخيار الـوحـدة، وتدعو بصراحةٍ إلـى حمايتها وتصويب مسارها وإزالة آثار حرب صيف 1994م، وهـي مـهـمـات وطنية عاجلة أصبحت اليوم مطلباً وطنياً وتوجهاً ثابتاً للسلطة والمعارضة رغم الاخـتـلاف.. وقـد تجسّد اتجاه السلطة لإنجاز هذه المهام الوطنية في عددٍ من المواقف، وبضمنها قـــرار الـرئـيـس علي عبدالله صالح الذي أعلنه فـي الاحـتـفـال بالعيد الأربعين للاستقلال في 30 نوفمبر 2007م ، بشأن منح أوسمة ((الوحدة)) من الدرجة الأولى لكل القيادات المعارضة في الخارج، ودعوتهم للعودة والانخراط في الحياة السياسية والحزبية . إلى جانب الجهود المثابرة التي يبذلها فخامته من أجل إزالة آثار حرب صيف 1994م ، وفي أساسها معالجة قضايا الأراضي الـتـي تـمّ الاسـتـيـلاء عليها بعد الـحـرب، وحـل مشاكل المتقاعدين والمسرحين العسكريين والـمـدنـيـيـن ، وإعادة بناء مؤسسات ومرافق الدولة الحيوية التي تعرضت للإهمال والتهميش والركود في المحافظات الجنوبية ، وتشجيع الاستثمار والدفع بعجلة التنمية فيها، والحد من البطالة وبناء مساكن للشباب، واستعادة الأراضي التي استولى عليها المتنفذون وبعض قيادات المعارضة التي شاركت في حرب 1994م ، والتوجيه بتوزيعها لصالح محدودي الدخل والجمعيات السكنية والزراعية والمشاريع الاستثمارية.

ولا أذيع سراً أنّ الرئيس علي عبدالله صالح الذي أصدر قراراً جمهورياً قضى بتشكيل لجنة خاصة بمكافحة الظواهر السلبية برئاسة الأستاذ سالم صالح محمد الذي كان نائباً لرئيس الجبهة الوطنية للمعارضة ((موج))، حدد مهمات وواجبات وطنية عديدة وكبيرة لهذه اللجنة.. لكنه فاجأ أعضاءها ـ وأنا واحد منهم ـ أثناء اجتماعه بهم في عدن أواخر عام 2007م عندما شدد على ضرورة وضع قضية إزالة آثار حرب صيف 1994م في صدارة خطة عمل اللجنة لعام 2008م، انطلاقاً من إدراكه لمخاطرها على الـوحـدة الوطنية، وحرصه على قطع الطريق عن الذين يحاولون استثمار تلك الآثار السلبية لصالح إحياء مشروع ((الجنوب العربي))، والانتقام من الوحدة ودعاتها وصُنّاعها في نهاية المطاف.

في هذا السياق سألني عبدالحكيم هلال عن المقابلة التي جرت بيني والأخ سلطان البركاني رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام في برنامج ((الاتجاه المعاكس)) الـذي بثته قناة ((الـجـزيـرة)) عام 1998م، فأجبته بأنني سأكون سعيداً جداً لو أعيد اليوم نشر تلك المقابلة ومقارنتها بما يُقوله هذه الأيام قادة أحزاب (اللقاء المشترك) في صحف المعارضة وشوارع عدن والضالع وردفان وحضرموت حيث تتم المراهنة على تصفية حسابات المعارضة مع السلطة في هذه الشوارع المفتوحة على لعبة عمياء. وقلت للزميل هلال في ذلك الحوار إن ما قلته في قناة ((الجزيرة)) عـام 1998م لا يتعارض مـع ما يُطرح اليوم على مستوى السلطة والمعارضة بشأن ضرورة معالجة آثار تلك الحرب السوداء، بل أنّه لا يتعارض مع ما قاله الرئيس علي عبدالله صالح في خطاب ألقاه أمام الضباط في معهد الشهيد الثلايا بعدن أواخر عام 2000م ،عندما أتهم جهات لم يحددها بأنّها لم تقاتل في عام 1994م دفاعاً عن الوحدة.. بل قاتلت من أجل الفيد والغنائم والاستيلاء على الأراضي، حيث أبرزت صحيفة ((الأيام)) في اليوم التالي للخطاب عناوينه الرئيسية بالصفحة الأولى .

والثابت إنني كنت صريحاً في ذلك اللقاء التلفزيوني الذي بثته قناة (الجزيرة)عندما تناولت بالنقد ممارسات خاطئة تمت باسم الوحدة، وأصبحت اليوم محل إجماع وطني على إدانتها والمطالبة بإزالة آثارها السلبية التي تضر بالوحدة الوطنية.. وقد دافعت عن الوحدة بصراحةٍ كما هو مسجل في شريط فيديو احتفظ به ويحتفظ به آخرون ومن بينهم الأخ سلطان البركاني. وأنكرت واستنكرت بصوت عال وصريح تهمة الانفصال التي كان يتم توزيعها بإفراط وإسفاف يميناً وشمالاً، الى حد الإسراف في منح الأوصاف الوحدوية لأبناء وأحفاد سلاطين ما كان يسمى (اتحاد الجنوب العربي) الذين شاركوا في حرب 1994 للانتقام من ثورة 14 اكتوبر والحزب الاشتراكي اليمني وأبطال الاستقلال ، مقابل إطلاق الأوصاف الانفصالية على الوحدويين الذي أفنوا معظم أعمارهم في الكفاح من أجل الوحدة والدفاع عنها ومقاومة كل المشاريع الاستعمارية الأنجلو سلاطينية التي أستهدفت طمس الهوية اليمنية للجنوب . وقد أسفر هذا الميزان المقلوب رأسا على عقب بعد حرب صيف 1994 المشؤومة عن تداعيات وآثار سلبية خطيرة مهدت الطريق لدعاة ومنظري الانفصال الحقيقيين الذين يحاولون اليوم مواصلة استثمار تلك التداعيات لصالح إحياء مشروع (دولة الجنوب العربي) ، والانتفام من الوحدة، وإنكار الهوية اليمنية للمحافظات الجنوبية ، والتحريض على إثارة مشاعر الكراهية ليس فقط ضد أبناء المحافظات الشمالية ، بل وضد أبناء المحافظات الجنوبية الذين ينحدر آباؤهم وأجدادهم من المحافظات الشمالية . حيث يشترط هؤلاء الانفصاليون على كل من يستحق ما تسمى ((الهوية العدنية و الجنوبية)) ، أن يكون جده من مواليد عدن أو الجنوب.. بمعنى أنّ أولادي لا يستحقون هذه الهوية على الرغم من أنّهم مع والدهم ولدوا وعاشوا في عدن، لأنّ مجرد انتماء جدهم ـــ وهو والدي أطال الله في عمره ـــ الى قرية قحزة ، وهي مسقط رأسه ، في مديرية حبيش بمحافظة إب ، كاف لحرماني وحرمان أولادي من الهوية (العدنية أو الجنوبية) ، واحتمال تعرضنا ومعنا مئات الآلاف من المواطنين لحروب التطهير العرقي في حال انتصار مشروع ((الجنوب العربي)) سيئ الصيت !!

(يتبع)

عن/ صحيفة (26 سبتمبر)

انقلب الميزان بسبب الإسراف في منح الأوصاف الوحدوية لأبناء وأحفاد سلاطين ما كان يسمى (اتحاد الجنوب العربي) الذين شاركوا في حرب 1994 للانتقام من ثورة 14 اكتوبر والحزب الاشتراكي اليمني وأبطال الاستقلال ، مقابل الإفراط في إطلاق الأوصاف الانفصالية على الوحدويين الذين أفنوا معظم أعمارهم في الكفاح من أجل الوحدة والدفاع عنها ومقاومة كل المشاريع الاستعمارية الأنجلو سلاطينية التي أستهدفت طمس الهوية اليمنية للجنوب. وقد أسفر هذا الميزان المقلوب عن تداعيات وآثار سلبية خطيرة مهدت الطريق لدعاة ومنظري الانفصال الحقيقيين الذين يحاولون اليوم استثمار تلك التداعيات لصالح إحياء مشروع (دولة الجنوب العربي) ، والانتقام من الوحدة ، وإنكار الهوية اليمنية للمحافظات الجنوبية، والتحريض على إثارة مشاعر الكراهية ليس فقط ضد أبناء المحافظات الشمالية، بل وضد أبناء المحافظات الجنوبية الذين ينحدر آباؤهم وأجدادهم من المحافظات الشمالية .

خواطر نقابية (1)

نصر طه مصطفى

لست أدري متى سيعي الكثيرون حقيقة الدور المناط بالنقابات المهنية وبالذات النقابات التي يكون لمنتسبيها بالضرورة علاقة بالسياسة بشكل أو بآخر كنقابة الصحفيين، فهذه الإشكالية يبدو أنها ستظل مصاحبة لهذه النقابات إلى أجل غير مسمى طالما استمرت الخلافات والصراعات بين أطراف المنظومة السياسية الحزبية التي تحرص أثناء إدارة صراعاتها على توظيف كل ما هو ممكن في هذه الصراعات بما في ذلك النقابات..

وقد لا يدري الساسة حجم الخطأ الذي يرتكبونه بتسييس العمل النقابي تماما كما قد لا يعلم قادة العمل النقابي بحجم الخطأ الذي يرتكبونه عندما يقبلون تسييس نقاباتهم وجرها إلى أتون الصراع الحزبي، فالتسييس والتحيز هما أسوأ ما يعاني منه العمل النقابي في بلادنا بل وفي معظم البلدان العربية المحسوبة على الديمقراطيات الناشئة وهما سبب فشله! ومن المهم في مسألة كهذه أن نفرق بين ما هو مقبول من النشاط السياسي النقابي وما هو غير مقبول... فعلى سبيل المثال من المفهوم أن تقيم النقابات أنشطة سياسية لمناصرة إخواننا الفلسطينيين المحاصرين في غزة، أو لمناهضة الخطاب الانفصالي المطروح في بلادنا هذه الفترة باعتبارها قضية وطنية، أو لمساندة القضايا المطلبية الحقوقية لضحايا الصراع السياسي، لكن ليس من المفهوم مطلقا – في الوقت ذاته – تحيز النقابات كمؤسسات طبعا وليس كأفراد لأي طرف سياسي في المعارك الانتخابية أو في الخلافات الحزبية، وبمعنى آخر يجب أن يكون مفهوما أن النقابة أي نقابة ليست حزبا معارضا مثلما أنها ليست حزبا مواليا في الوقت ذاته كما يحلو لبعض الأطراف السياسية فهمه سواء كانت هذه الأطراف حاكمة أو معارضة... وللأسف الشديد فإن نقابة الصحفيين هي من أكثر النقابات عرضة لهذا الفهم القاصر للعمل النقابي ما بين من يعتبرها أداة ضبط للصحافة والصحفيين ومن يعتبرها أداة للفوضى والتمرد على نصوص الدستور والقوانين النافذة! فأنا كعضو في هذه النقابة من حقي أن أرفع صوتي مجاهرا بكلمة (لا) للحكومة – على سبيل المثال – في حال رفضها تلبية أي مطلب حقوقي مشروع للأسرة الصحفية أو في حال تعاطيها بشكل غير دستوري وغير قانوني مع قضايا حرية الرأي المقرة دستورا وقانونا أو في حال تطبيقها للقانون بشكل مزاجي أو متعنت، لكني – في الوقت ذاته – يمكنني أن أقف معها وهي تطبق القانون نصا وروحا ضد من يسيئون لمهنة الصحافة إما بالابتزاز أو بالدعوات العصبية جهرا وصراحة أو بانتهاك الحرمات الشخصية ففي كل الدنيا هناك خطوط حمراء لا ينبغي لأحد تجاوزها... وفي العام الماضي زرت نقابة الصحفيين الأسبان في مدريد فأخبرني نقيب الصحفيين الأسبان أنهم في النقابة يجدون أنفسهم في كثير من الأحيان يقفون ضد – وأكرر ضد – بعض أعضائهم في المحاكم الذين ينتهكون حرمات الأشخاص أو يمارسون الابتزاز، ولا أظن أننا ندعي أننا أكثر ديمقراطية من الأسبان! واليوم ونحن على مشارف مناقشة تعديلات على قانون الصحافة ومناقشة قانون خاص بالسماح بإنشاء إذاعات وتلفزيونات خاصة سنجد أن النقابة واقعة في نفس المأزق السياسي بين من يريد المزيد من الضوابط ومن يريد التحلل من أي ضوابط، الأمر الذي يتطلب من النقابة تحمل مسؤوليتها بطرح رؤية تضمن المزيد من الحريات والحق في المعلومات وتحفظ لمهنة الصحافة في الوقت ذاته مكانتها واحترامها بعد أن أساء إليها عدد غير قليل من منتسبيها وتنقذ المهنة من حالة الفوضى والانفعال وضعف المهنية التي تعيشها الآن وتمنح النقابة من الصلاحيات والإمكانيات ما يجعلها قادرة على حماية المهنة من المعتدين عليها سواء كانوا من خارجها أم كانوا من أعضائها!

نقيب الصحفيين اليمنيين

المواطن هو الخبير

فيصل الصوفي

من المؤكد أن دور الخبراء عظيم الشأن.. أكان هؤلاء الخبراء سياسيين مجربين أو مفكرين أو مستشارين أو أكاديميين ضليعين في تخصصاتهم.. لكن ليس صحيحاً أن يعتمد رئيس أو وزير أو مدير أو أي شخص معني بإدارة شؤون المجتمع على الخبراء أو «النخبة» ويشكل من خلالهم دائرة تعزله عن الجمهور أو عامة الناس, ذلك لأن الجمهور لديه نصف الآراء والأفكار والحلول, وتكون «العامة» عادة هي مصدر أخصب التجارب.

لذلك لا ينبغي تحويل الخبراء وأهل التخصص إلى آلهة تشرع وتفكر للناس نيابة عنهم, ففي حالات كثيرة تعتمد السلطات على آراء واستشارات الخبراء لكي تتخذ قراراً ما أو تقرر مشروعا ما يتعلق بالعامة أو الجمهور, وتكتشف إنها عندما تمنح هؤلاء العامة فرصة التعبير عن احتياجاتهم وقراراتهم تحصل منهم على آراء وأفكار أفضل من تلك التي حصلت عليها من الخبراء, بل ومختلفة عنها تماماً لأن الناس هم الأخبر بشؤونهم وظروف بيئتهم.

في ورشة عمل جاء إليها عشرات المتدربين جلست أتابع ما يجري داخل قاعة التدريب التي تديرها امرأة مجربة في ميدان التدريب على التفكير.. هي لم تقدم لهم معارف ولم تقترح عليهم أن يفعلوا كذا أو كذا ولم تنقل لهم خبرات ومهارات جاهزة.. كل ما فعلته أنها شجعتهم على المناقشة ونظمت الحوار وكانت تسجل ما يقولونه على السبورة.. دعتهم إلى طرح مشكلة محددة وواقعية ثم طلبت منهم أن يقوموا هم بتقديم آرائهم حول أسباب المشكلة وآثارها وكيف يمكن حلها وماذا تتطلبه عملية الوصول إلى الحل..؟

استخرجت منهم أفكاراً حول كل تلك القضايا, وقالت لهم هذه آراؤكم وأفكاركم وأنا أؤكد أنها صحيحة.. ثم مالت نحوي وقالت لي: خطأ كبير أن نفترض أن الناس جهلة.. ولاحظ أن هؤلاء استطاعوا من خلال المشاركة التعبير عن المشكلة بصورة صحيحة وهم الذين وضعوا حلاً لها وهم الذين يثقون الآن أنهم سيصلون لذلك الحل..!